مجتمع

ثوران بركان يوقع قتلى شرقي إندونيسيا

ثار بركان «ليوتوبي لاكي-لاكي»، وهو بركان نشط، في جزيرة فلوريس شرقي إندونيسيا، في وقت مبكر من صباح الاثنين. وقالت الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث إن 10 أشخاص على الأقل لقوا حتفهم، في ظل اتساع نطاق سلسلة من الانفجارات البركانية التي وقعت في الجزيرة النائية. وقال المتحدث باسم الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث، إن رجال الإنقاذ ما زالوا يبحثون عن المزيد من الجثث المدفونة تحت أنقاض المنازل المنهارة. وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ في المنطقة المتضررة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول. (أسوشييتد برس)

24 قتيلاً ضحايا حادث سير في الهند

أعلن مسؤولون ارتفاع حصيلة ضحايا حادث انحراف حافلة ركاب متهالكة عن الطريق وسقوطها في واد بشمالي الهند، أمس الاثنين، إلى 24 فضلاً عن إصابة آخرين. وقع الحادث في ولاية أوتاراخند الجبلية. وقال مسؤول بالولاية إن الحافلة كانت تقل 42 شخصاً، وأُرسِلت فرق الإنقاذ والإغاثة إلى موقع الحادث، وحذرت السلطات من أن حصيلة الضحايا مرشحة للزيادة في ظل استمرار أعمال الإنقاذ. وفتحت حكومة الولاية تحقيقاً بشأن الحادث، وخلص التحقيق الأولي إلى أن الحافلة انزلقت قبل أن تسقط في واد عميق. (أسوشييتد برس)

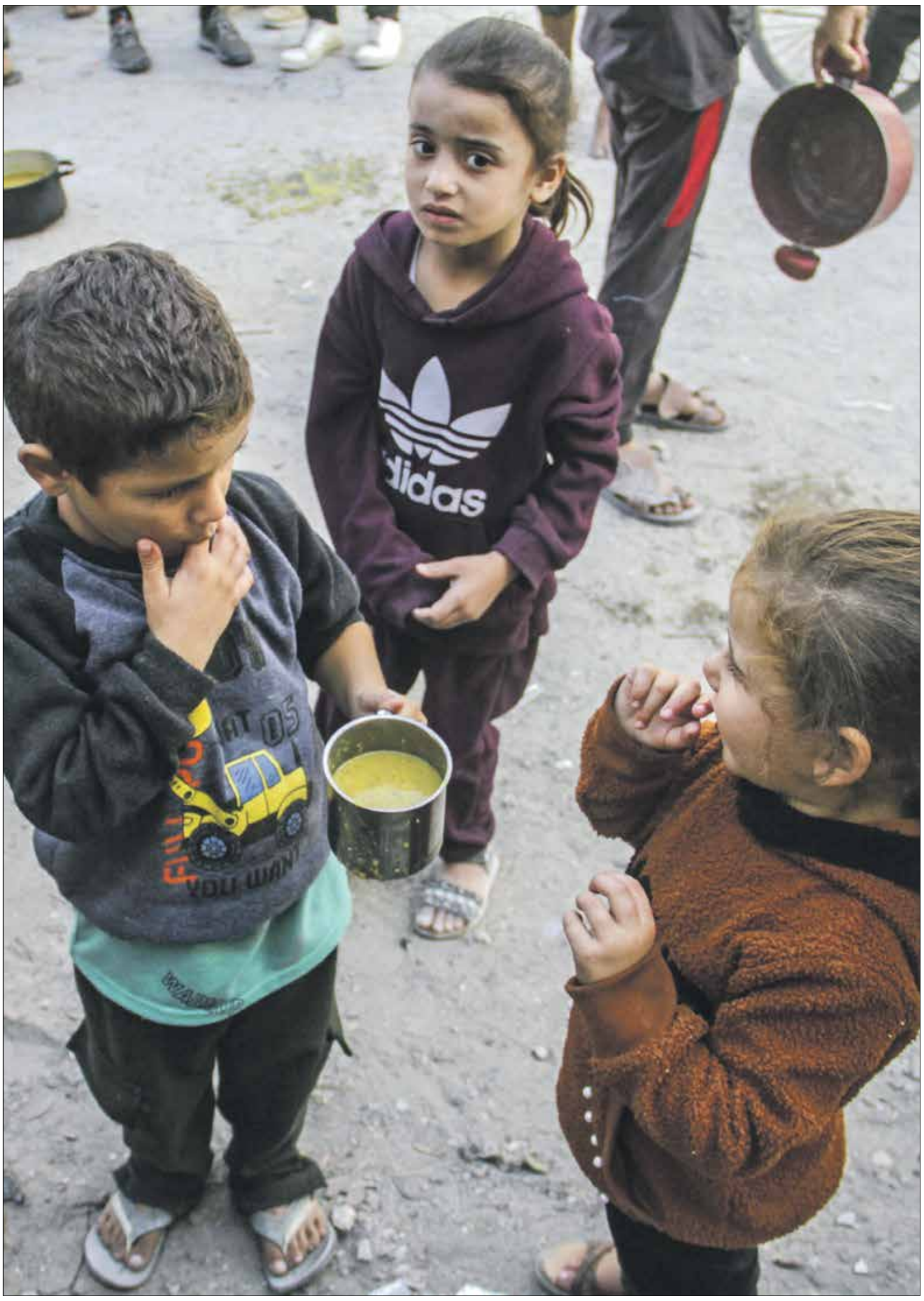

حصلوا على بعض الطعام في بيت لاهيا (محمود عيسى/ الأناضول)

تجويع مائة ألف طفل

أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، الاثنين، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي قتل 1800 فلسطيني منذ بدء الإبادة في محافظة الشمال قبل شهر، كما يتعمد تجويع مائة ألف طفل، مع خروج كل المستشفيات عن الخدمة في ظل وضع مأساوي غير مسبوق. وتحدث المكتب الإعلامي الحكومي في بيان، عن «مخططات الاحتلال الخبيثة بالانتقام من أبناء شعبنا الفلسطيني وتهجيره من أرضه مرة ثانية، على غرار ما جرى تاريخياً في عام 1948 (نكبة فلسطين). هذه المخططات مغطاة أميركياً بضوء أخضر لارتكاب المزيد من المذابح والمجازر والقتل والإبادة». وأكد البيان أنّ «جيش الاحتلال استخدم سلاح تجويع المدنيين وتعطيشهم، ومنع 3800 شاحنة مساعدات وبضائع من الدخول إلى محافظة شمال قطاع غزة لتجويع قرابة 400 ألف نسمة، من بينهم أكثر من 100 ألف طفل، كما دمر عشرات مراكز النزوح والإيواء التي تضم عشرات آلاف النازحين، وحرم الطواقم الطبية من الطعام، وقامت باعتقالهم وتعذيبهم، فضلاً عن منع حملة التطعيم ضد شلل الأطفال». وبدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي في الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قصفاً مكثفاً على مناطق شمالي القطاع، قبل أن يجتاحها، ويقول الفلسطينيون إن إسرائيل ترغب في احتلال المنطقة وتهجيرهم. وتسبب الهجوم المتزامن مع حصار مشدد في خروج المستشفيات عن الخدمة، كما أدى إلى توقف خدمات الدفاع المدني ومركبات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني. (الأناضول)

ليبيا: مخاطر تلوّث الأغذية المستوردة

طرابلس ـ **أسامة علي**

تكثف جهات الرقابة الحكومية في ليبيا إطلاق حملات تفتيش المواد الغذائية والخضار في المحلات التجارية والأسواق، في إطار جهودها لتطويق خطر الأغذية الفاسدة والملوّثة. وأعلن مركز الرقابة على الأغذية والأدوية أنه نفّذ أكثر من 1800 حملة تفتيش في البلاد خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ورفض مركز الرقابة على الأغذية والأدوية أخيراً شحنة ضمت 1400 صندوق من البسكويت كانت في طريقها لدخول البلاد من معبر مساعد البري (شرق)، بعدما أظهر تحليل أجراه على عينات من هذه الشحنة أنها لا تتطابق مع المعايير المطبقة، علماً أنها لم تتضمن تدوينات الوزن وتواريخ الإنتاج والانتهاء.

وضمن «الحملة الوطنية لحماية المستهلك»، أجرى مكتب المركز في مدينة أوباري (جنوب)، برفقة جهاز الحرس البلدي ومكتب الإصحاح البيئي، جولة تفتيش شملت محلات لبيع اللحوم وأخرى لبيع المواد الغذائية من أجل التأكد من تطبيق الشروط الصحية والمواصفات القياسية. وصادر المكتب نحو 90 كيلوغراماً من اللحم المفروم المجمّد، وأقفل أحد محلات اللحوم التي خالفت الشروط الصحية والمواصفات القياسية، وأعلن اتخاذ إجراءات قانونية وإدارية ضد المخالفين. وفي إطار حملة واسعة نفّذتها برفقة وحدة الأغذية في جهاز الحرس البلدي، فتشت فرق مركز الرقابة على الأغذية والأدوية أكثر من 170 محلاً بالعاصمة طرابلس والمناطق المحيطة بها، وضبطت كميات هائلة لا تقل عن 500 كيلوغرام من اللحوم الفاسدة نتيجة سوء التخزين، وأحالت جميع المخالفات إلى جهاز الحرس البلدي. ويوضح رمزي أبو ستة، وهو طبيب في المستشفى المركزي بالعاصمة طرابلس، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن بعض وفيات مصابين بالتسمّم نتجت من تأخر وصولها إلى المستشفى وتلقيها العلاج، ما صعّب عملية الإنقاذ. لكن ما يلفت الانتباه هو التردي السريع لصحة المصابين بتسمّم لدرجة عدم القدرة على إنقاذهم، ما يشير إلى أن كمية السموم التي أنتجتها الأغذية الفاسدة كبيرة».

يتابع: «يكون التسمّم عادة بنسب يمكن علاجها حتى إذا تأخر وصول المريض إلى المستشفى، لكن الأعراض التي ظهرت على بعض المرضى، مثل القيء الشديد والإسهال المزمن وغيرها، تؤكد أن حجم الضرر كبير في الأغذية التي تناولوها، وأنه مرّ على فسادها فترة غير قليلة، وربما بعلم من التجار، ما يستدعي اتخاذ إجراءات لتعزيز الرقابة والتفتيش على مصادر الأغذية». ويعتبر أبو ستة أن استمرار ظاهرة الأغذية الملوّثة، رغم الإعلانات المتكررة عن حالات التسمّم الغذائي والكميات الهائلة المضبوطة من الأغذية الفاسدة، يعد كارثة صحية لا تهدد صحة الأفراد فقط، بل تزيد المخاوف من المطاعم. وهذه الظاهرة تتطلب بذل مزيد من الجهود الرسمية لتدارك مخاطرها حتى عبر إعلان حال الطوارئ إذا تضاعف الخطر، ووصل الى حدّ تسبب الأغذية في أمراض وأوبئة خطيرة. يجب إخضاع الأغذية لتفتيش واختبارات فورية للتعرف على نسب البكتيريا الضارّة، وتحديد المعادن الثقيلة فيها، والمواد الكيميائية التي ربما تكون مسرطنة».

ويرى مراقبون أن «مصادرة السلطات أكثر من 580 طناً من الأغذية الفاسدة كانت معدة للتوزيع في الأسواق المحلية، والتي شملت لحوماً ومنتجات الألبان والأسماك وغيرها وإتلافها، ما يؤكد حرصها على تطويق الأزمة والحدّ منها، لكنّ هذا الأمر يؤكد أيضاً تزايد تداول الأغذية الفاسدة في الأسواق». ويطرح نشطاء أسئلة عن مصير أصحاب المحلات التي تبيع الأغذية الفاسدة، ومالكي الشركات التي توردها والتجار، في ظل عدم حصول محاكمات أو حبس أي منهم، ما يعني ضمان الفاسدين الإفلات من العقاب الذي يدمر كل الجهود المبذولة، خصوصاً أن بعضها أدى إلى وفيات وإصابات حادّة استدعت تدخلات طبية عاجلة. خصوصاً أن بعضها أدى إلى وفيات وإصابات حادّة استدعت تدخلات طبية عاجلة.

تهديد صحي كبير

تؤكد الحملات الرقابية بذل السلطات الليبية جهوداً لتحسين الوضع الغذائي ومراقبة السلع المستوردة، لكن مشكلة تلوّث الأغذية والمنتجات المستوردة لا تزال تشكل تهديداً كبيراً لصحة المواطنين، ويؤكد ذلك حصول حالات تسمّم بسبب تناول أطعمة وأغذية صنعت باستخدام مواد أولية فاسدة أو منتهية الصلاحية.

تحقيق

يعيش نازحون حديثا من مدينتي بعلبك (شرق) وصور (جنوب) حالة من التخبّط بسبب امتلاء مراكز الإيواء في معظم المناطق اللبنانية بالنازحين من الجنوب ومن الضاحية الجنوبية ومحافظة البقاع خلال موجات النزوح الأولى

نازحون جدد

عشرات آلاف اللبنانيين ينضمون إلى المهجرين

بيروت ـ **سارة مطر**

تتكرّر موجات النزوح في لبنان مع استمرار التصعيد العسكري الإسرائيلي، وتكثيف الغارات على مدينة صور (جنوب) ومحافظة بعلبك- الهرمل (البقاع الشمالي)، وتحديداً مدينة بعلبك، لتتشتت العائلات اللبنانية وتُهجّر قسراً من منازلها وأراضيها، تاركة خلفها ذكريات بالمنازل، وقصصاً في الأزقة والشوارع، وتُفاقم المأساة خلال عملية البحث عن مأوى بعد أن صار البقاء في القرى والمدن المستهدفة مخاطرة حقيقية.

يعتصر الم الفراق الصيدلي بشار وهبة الذي اضطر إلى ترك أهله ومدينته بعلبك، ويقول لـ«العربي الجديد»: «اضطررت بداية إلى إغلاق صيدليتي في الضاحية الجنوبية لبيروت، بعد الغارات العنيفة على المنطقة، ومع اشتداد القصف على مدينة بعلبك، اضطررت إلى النزوح مجدّداً، وهذه المرة رفقة أهلي، إذ قصدنا منزل أحد الأصدقاء في بلدة المريجات (البقاع الأوسط)، قضينا ليلة في ضيافتهم، ومن ثم توزعنا في مناطق آمنة نسبياً، بين منطقة فرن الشباك (بيروت)، ومنطقة دوحة الحص (جبل لبنان)، في حين رفض والدي مغادرة بعلبك، خشية تعرّض المنزل للسرقة». يتحسر وهبة على أحوال عائلته المعروفة بعدم انتمائها إلى أي حزب أو حركة، ويؤكد: «نلهث فقط خلف العلم والثقافة وتحقيق النجاح في مسيرتنا المهنية. والدتي مديرة ثانوية رسمية في مدينة بعلبك، ووالدي عسكري متقاعد، واحد إخوتي يتابع دراسة الدكتوراه في إيطاليا، والآخر طالب جامعي يدرس بين فرنسا ولبنان، وشقيقي الصغير في سنته الثانوية الأولى، ولا وجود لأي شيء حزبي أو مسلح إلى جانب منزلنا أو في الجوار. تشتتنا منذ اندلاع الحرب، ولم نعد نرى بعضنا سوى مرة كل أسبوع أو أسبوعين، وحُرمنا من لقاء الأقارب والأصحاب. أحاول زيارة بعلبك بين الحين والآخر لتفقد من بقوا هناك، رغم المخاطر المحدقة».

ويسرد تفاصيل معاناة ابتعاد المرء قسراً عن منزله وأرضه، وأن تتراكم عليه مصاريف وأعباء الحياة، والإيجارات المرتفعة بينما لا يحصل على أي مدخول من جراء توقف عمله. ويقول إنه «إحساس صعب أن تترك المكان الذي تنتمي إليه، لكننا مرغمون على الاحتياط من عدو يستهدف الجميع، حتى لو كنا لا ننتمي إلى أي جهة حزبية، فالقوة لا تعني البقاء في منطقة مهددة».

بدوره، عاد جاد البيطار من إحدى الدول الأفريقية خلال الصيف الماضي، ودفعه تدهور الأوضاع الأمنية وتوسع رقعة الاشتباكات إلى البقاء بجوار أهله في بلدة علي النهري شرق مدينة زحلة في البقاع الأوسط. يقول لـ«العربي الجديد»: «فضّلت عدم السفر خشية أن يُصاب أهلي بمكروه، ثم طاولت الحرب منطقتنا، وعشنا هول القصف العنيف الذي أصاب ثلاثة منازل قريبة. حينها لم نكن نعرف أين تقع الغارات والصواريخ، لكن أصواتها كانت قريبة، وكان العدو الإسرائيلي يضرب كل ربع ساعة ضربة قوية، ونسمع أصوات الطائرات الحربية والصواريخ». يضيف: «في بداية الحرب، كان قرارنا عدم ترك المنزل مهما حصل، لكن بعد فترة اضطررنا إلى النزوح بعد أن قُصفنا ليلة واحدة في ملجأ بلدتنا. فور شروق الشمس غادرنا باتجاه منطقة بعبدا (جبل لبنان) حيث تسكن شقيقتي وزوجها، وصرنا حالياً ثلاث عائلات في منزل واحد، تتشارك مساحته الصغيرة، ولا أسرّة كافية، ولا غرف نوم للجميع. وجربت العودة إلى المنزل لجلب ما تيسّر من ثياب وأغراض على وقع أصوات الطيران الحربي والمسيّرات. يتابع البيطار: «يبدو أن الحرب ستطول، وليس أمامنا سوى انتظار الفرج، والأمل بالوصول إلى حل يحقق عودتنا إلى بلدتنا ومنزلنا. الوضع صعب في ظل النزوح، إذ لا يقتصر الأمر على ترك المنزل، فقد تركنا خلفنا أحلامنا وطموحاتنا وذكرياتنا، وقطعة من أنفسنا، والأصعب أننا لا نعرف إن كنا سنعود ونجدها، أو سنجد المنزل والبلدة تعرضا للدمار، فجيش الاحتلال يدمّر أحياء بأكملها».

ويوضح رئيس اتحاد بلديات بعلبك، شفيق شحادة، لـ«العربي الجديد»، أنه «منذ بدء أزمة النزوح في 23 سبتمبر/أيلول، استقبلت مراكز الإيواء الرسمية أكثر من 13 ألف نازح من محافظة بعلبك- الهرمل، ويتوزع هؤلاء اليوم على نحو 60 مركز إيواء، غير أن العدد الأكبر من النازحين، والذي يتخطى 70% من عدد سكان المناطق المستهدفة، نزحوا إلى منازل ضمن المناطق الآمنة، سواء داخل المحافظة أو إلى قرى محافظة البقاع أو إلى محافظات جبل لبنان وبيروت والشمال. عدد النازحين يقدر بـ 110 آلاف نسمة من أصل نحو 160 ألفاً هم عدد سكان هذه البلدات». بدوره، يكشف رئيس بلدية بعلبك، مصطفى الشل، لـ«العربي الجديد»، أن «نحو 50% من سكان المدينة نزحوا، ونقدر أنهم أكثر من ستين ألف نازح، لكن بعد التهديدات الإسرائيلية الأخيرة، نزح آخرون، وأصبحت مدينة بعلبك شبه خالية». نزح حسن عسّاف رفقة أهله من بلدة الهرمل (البقاع الشمالي)، إلى منزل أحد الأصدقاء في بلدة دير قوبل (جبل لبنان)، ويقول لـ«العربي الجديد»: «برفقنا الشعور بترك المنزل، وفقدان حياتنا وروتيننا اليومي. والدي ووالدتي وشقيقتي يدرّسون في مدارس مدينة الهرمل، وكنت أعمل في بيروت، وأسكن في الضاحية الجنوبية. لا نريد سوى العودة إلى أرضنا ومنزلنا، وأن ترحم الناس بعضها بعضاً، فمعاناة النزوح بفاقمها الغلاء الفاحش». بدوره، صمد المهندس المدني أحمد الدر في مدينة صور جنوباً، منذ بدء الحرب الإسرائيلية حتى صارت المدينة شبه مقطوعة عن العالم، لا إنترنت ولا شبكة هواتف. ويقول لـ«العربي الجديد»: «كنت أتوقع توسع رقعة الحرب، لكننا ارتأينا البقاء بالقرب من المنزل، باعتبار أن صور مدينة مسجلة ضمن التراث العالمي، ومن المحتمل أن يتم تحييدها. هذا الإحساس كان مجرد تمنيات لأنني لم أكن أرغب بترك المنزل. كانت مقومات الحياة موجودة، من التيار الكهربائي والاشتراك بالمولدات الكهربائية وخدمات الإنترنت، وكانت المحال لا تزال مفتوحة، أي كان هناك شبه حياة، كما أن والدة زوجتي مريضة تلازم الفراش، وكان من الصعب نزوحها».

يضيف: «قرّرت أنا وزوجتي البقاء في صور، وبقيتُ معنا شقيقتي. لكن مع تزايد حدّة القصف اليومي وتكرار كسر جدار الصوت وأصوات المسيّرات فوق رؤوسنا طوال الوقت، ناهيك عن أصوات القصف الرهيبة على قلب مدينة صور، بدأت المدينة تفرغ من سكانها تدريجيًا، وبقينا وحدنا في البناية، ثم في الشارع الذي كان يضمّ أكثر من 400 شخص». يتابع الدر: «عشنا صراعاً بين الرغبة بالبقاء وبين الرعب اليومي كون المدينة لم تعد آمنة، ما دفعني لتأمين منزل في منطقة بكفيا (جبل لبنان) عبر أحد الأصدقاء، كي لا نتعرض للبهدلة في الشوارع أو داخل مراكز الإيواء. أرسلت زوجتي ووالدتها وخالتها وزوج خالتها وشقيقتي إلى ذلك المنزل الذي قُدّم لنا مجاناً، وبقيتُ في مدينة صور بمفردي، لكن لاحقاً، ومع تواصل القصف العنيف، شعرتُ بالوحدة الممزوجة بالرعب بعد أن أقفلت المحال أبوابها واختفى السكان، ولم تبقَ سوى أصوات الطيران والقذائف والصواريخ. حينها لم يعد الوضع مشجعاً على البقاء، ولم تكن تتوقف الاتصالات من عائلتي كي أترك المدينة، فلحقت بهم إلى بلدة بكفيا». يضيف: «بعد بضعة أيام لم أستطع تحمّل الابتعاد عن بيتي، فعدتُ إلى صور بعد أربعة أيام من دون إبلاغ عائلتي. شربت الشاي، وتناولت الخبز مع حبيبات الزيتون، ثم عدتُ أدراجي إلى بكفيا. الذلّ الحقيقي يكمن في العامل النفسي، فقد تركنا منازلنا ومدننا مُكرهين، وابتعدنا عن ذكرياتنا وكل تفاصيل حياتنا. أفتقد المقهى الذي كنت أقصده في صور، حيث كنت التقي بمجموعة من الأصدقاء، ولا تنتهي دردشاتنا وأحاديثنا».

ويوضح: «سبق أن عشت الام الحروب الإسرائيلية والتهجير خلال أعوام 1978 و1982 و2006، وتتكرر اليوم تجربة التهجير، وأملي أن يكون التهجير الأخير». ويأسف كيف أن إخوته صاروا يتوزعون بين محافظتي بيروت والبقاع ومنطقة الكورة (شمالاً) وبلدة بيصور (جبل لبنان). ويقول: «يتابع نجلي دراسة شهادة الدكتوراه في ألمانيا، وابنتي الصغرى مهندسة ميكانيكية، وابنتي الكبرى حازت على شهادة دكتوراه، وكانت تعمل في روسيا، غير أنها عادت إلى لبنان قبل بدء الحرب، ووصلت عملها لصالح الشركة الروسية (أونلاين)، وقد نزحت بدورها رفقة أهل زوجها إلى بيروت. ينتابنا شعور بالغضب والقهر، فبعد أن تراجعت أعمالنا وأشغالنا منذ بدء طوفان الأقصى في غزة، وبدء جبهة الإسناد في لبنان، وصلنا إلى التهجير والدمار والمعاناة، ولا نعرف ماذا ينتظرنا في المستقبل». ووفق أحدث تقرير للجنة إدارة الكوارث والأزمات في محافظة الجنوب، بلغ عدد النازحين 66,546 منذ 23 سبتمبر، وامتلأت مراكز الإيواء في المناطق الآمنة نسبياً في المحافظة، ولم تعد قادرة على استقبال المزيد من النازحين الذين تتزايد أعدادهم بشكل يومي، ويتم توجيههم نحو محافظة الشمال.

اجبر كثيرون القصف الكثير من سكان بعلبك على النزوح (فرانس برس)

110,000
العدد المقدر للنازحين من محافظة بعلبك-الهرمل، من بينهم 13 ألفاً في مراكز الإيواء الرسمية.

الأشخاص ذوو الإعاقة في اليمن... معاناة مضاعفة

يعيش ذوو الإعاقة في اليمن العديد من التحديات التي تحرمهم من حقوقهم الاساسية، رغم وجود قوانين تضمن هذه الحقوق، وتفاقمت التحديات بسبب الصراع الدائر

تعز ـ **فخر العزب**

لدى الطفلة اليمنية خولة (9 سنوات) إعاقة، وتعيش طريحة الفراش في منزلها بمنطقة صبر الموادم بريف تعز، حيث حرمتها الإعاقة من أبسط حقوقها، ومثلها الآلاف من الكبار والصغار في أنحاء اليمن. يقول والدها لـ«العربي الجديد»: «ولدت ابنتي بإعاقة في الأطراف السفلى من جسدها، وبسبب وضعنا المالي الصعب عجزت عن علاجها، فالأطباء قالوا إنها تحتاج إلى عدة عمليات جراحية، ولا يمكن إجراؤها في مستشفيات اليمن نتيجة تعقيدها. قمت بتسجيلها في أكثر من جمعية خاصة بالمعوقين، وهذه الجمعيات قدمت لنا وعوداً بالمساعدة، باستثناء جمعية خيرية قدمت لنا مساعدة مالية قدرها 20 ألف ريال (100 دولار تقريباً) وهذا المبلغ لا يكفي لأبسط احتياجاتها، لذا عجزت عن إلحاقها بالمدرسة، وهي حالياً لا تغادر المنزل أبداً». ويعاني غالبية المعوقين صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية بسبب نقص التجهيزات والمرافق التي تناسبهم، كما يعانون التمييز والوصم، ما يؤثر على فرصهم في العمل والزواج والمشاركة الاجتماعية.

وقد أدى الصراع القائم في اليمن إلى تفاقم الوضع الإنساني عامة، وسبّب زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، وتدهور الخدمات المقدمة لهم، كما أدى إلى صعوبة تنقل المعوقين، وتأثر البنية التحتية الخاصة بهم، ما فاقم حجم مشكلاتهم. ولا يتمتع الكثير من المعوقين بفرص للحصول على تعليم مناسب بسبب نقص المدارس المتخصصة، كما يواجهون صعوبات كبيرة في العثور على عمل، مع الافتقار إلى فرص التدريب والتأهيل، وفي حين كانت هناك نسبة من الوظائف الحكومية مخصصة لهذه الفئة، توقف التوظيف بسبب الحرب. وقبل اندلاع الحرب في عام 2015، كانت الميزانية المعتمدة لفئة المعوقين في الموازنة العامة للدولة تبلغ 52 مليار ريال سنوياً، وكان الدولار حينها يساوي 214 ريالاً، وكانت هناك إيرادات توفر الميزانية لهم، من بينها 5% من عائدات النفط. وعلى الرغم من هذه الإيرادات، كان المعوقون يشكون من عدم الحصول على حقوقهم، ويتهمون الجهات الحكومية بالاستحواذ على تلك المخصصات المالية.

لدى إبراهيم علي (24 سنة) إعاقة في الأطراف العلوية والسفلية، ويقول لـ«العربي الجديد»، إن «ذوي الاحتياجات الخاصة في اليمن يتعرضون لإهمال كبير من قبل الجهات الحكومية، والكثير منهم لا يحصلون على أي رعاية طبية أو مساعدات مادية، وهناك الكثير من الجمعيات والمنظمات الفاسدة التي تطلب منهم بيانات شخصية وتقارير طبية كي يعطوهم الدعم، ثم يتم سرقته من قبل هذه المنظمات والجمعيات، وهذا يدل على غياب الرقابة الحكومية».

يضيف: «المعوقون يعانون غياب الرعاية الخاصة في المدارس والجامعات، والكثير منهم لم يحصلوا على فرصة الالتحاق بالمدرسة، كما يعانون عدم توفر الوظائف الحكومية رغم وجود كوادر من بينهم، فمنهم المهندس والمحاسب والمحامي وغيرها من التخصصات، ويجب على الجهات الحكومية تأمين احتياجات هذه الفئة من التعليم والعلاج والتأهيل، وتوفير فرص العمل لهم، إضافة إلى توفير سبل العيش الكريم».

بدوره، يقول مدير صندوق رعاية وتأهيل المعوقين في تعز، صبري المعمري، لـ«العربي الجديد»، إن الصندوق يلعب دوراً حيوياً في توفير الرعاية والدعم اللازمين للأشخاص ذوي الإعاقة، ويهدف إلى تمكينهم من عيش حياة كريمة ومستقلة قدر الإمكان، وذلك من خلال تحسين نوعية حياتهم، وتمكينهم من المشاركة المجتمعية الفعالة، وضمان حصولهم على حقوقهم.

يضيف المعمري: «أبرز الخدمات التي يقدمها الصندوق هي الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، وخدمات التعليم والتأهيل والدمج. لكن الحرب أدت إلى تدهور كبير في الخدمات، إذ تعرضت العديد من مراكز الصندوق ومرافقه للتدمير والاستهداف، ما أدى إلى نقص في الأدوات والمعدات الطبية اللازمة لتقديم الرعاية والتأهيل، كما عانى الصندوق نقصاً حاداً في التمويل، مما أثر سلباً في قدرته على تغطية نفقات التشغيل والصيانة وتوفير الخدمات الأساسية».

وأوضح أن «الحرب أدت إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة، سواء بسبب الإصابات المباشرة، أو بسبب تفاقم حالات إعاقة موجودة مسبقاً، ما زاد الضغط على موارد الصندوق المحدودة، كما أصبح من الصعب على كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى خدمات الصندوق، خاصة في المناطق النائية والمحاصرة». وكشف تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن قرابة خمسة ملايين شخص في اليمن، أو ما نسبته 15% من السكان، لديهم شكل من أشكال الإعاقة بسبب الصراع المستمر في البلاد، وأكد التقرير أن التقديرات تشير إلى أنه من المرجح أن يكون الرقم الفعلي أعلى بكثير من الموثق، وذلك بسبب تداعيات الصراع، مثل انتشار الألغام الأرضية والمخلفات الحربية.

ويشير التقرير الأممي إلى أن «الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون عوائق كبيرة تمنع إدماجهم، وتتفاقم هذه العوائق بسبب انهيار الدعم المجتمعي، والصعوبات الاقتصادية، ونقص الخدمات، وانتشار الوصم والعزلة الاجتماعية».

وصادقت اليمن في عام 2008 على الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما صدر في 1999 قانون بشأن رعاية المعوقين وتأهيلهم، وينص على أن يتمتع الأشخاص المعوقون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها غيرهم، مع منحهم بعض الامتيازات في عدد من المجالات، بما فيها أحقية الوظيفة العامة.

يعيش ذوو الإعاقة في اليمن أوضاعاً غاية في الصعوبة (محمد حويس/ فرانس برس)

الفلسطينيون مكتومو القيد في سورية... لا حقوق للبدون

لا تنتهي معاناة فلسطينيي الشتات الذين أجبرهم الاحتلال الإسرائيلي على ترك الوطن في أكثر من محطة، فتوزّعوا في العالم. ووسط حياة اللجوء المعسّرة عموماً، تبرز مشكلات مكتومي القيد

هاتاي ـ **عبد الله البشير**
درعا ـ **ليث أبي نادر**

يعيش فلسطينيون مكتومو القيد من أكثر من 300 عائلة أوضاعاً صعبة في محافظة درعا جنوبي سورية، إذ إنّهم محرومون من الدعم الحكومي الذي تمنحه السلطات السورية وكذلك من المساعدات التي تمنحها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في سورية. وهذه العائلات بحسب ما تفيد «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية» في حاجة إلى أوراق ثبوتية، لتتمكّن من الحصول على مساعدات.

ويوضح مدير «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية» فايز أبو عيد لـ«العربي الجديد» أنّ الفلسطينيين مكتومي القيد هم من اللاجئين الذين هُجّروا من ديارهم في خلال ما يُعرف بـ«نكسة حزيران 1967»، وهم من أبناء قطاع غزة الذين يحملون جواز سفر صادراً عن السلطة الفلسطينية أو وثائق سفر مصرية، وكذلك من أبناء الضفة الغربية المحتلة الذين هُجّروا من الأردن بعد أحداث «أيلول الأسود» (1970-1971)، مشيراً إلى أنّ لا إحصائية رسمية توثّق أعدادهم.

يضيف أبو عيد أنّ «الوجود الفلسطيني في سورية مقسّم إلى أربع شرائح»، شارحاً أنّ «الشريحة الأولى تهجّرت بعد نكبة عام 1948، والثانية بعد عام 1956، وقد سُجّل أفراد هاتَين الشريحتَين بطريقة نظامية لدى وكالة أونروا ولدى السلطات السورية. أمّا الشريحة الثالثة فقد هُجّرت بعد نكسة 1967، والرابعة بعد الصدامات في الأردن (1970-1971) التي دارت ما بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني، وهاتان الشريحتان تعانيان حتى اليوم مشكلات كثيرة في أوراق أفرادهما الثبوتية».

ويبيّن أبو عيد أنّ «الفلسطينيين البدون لا يُعاملون بالطريقة نفسها التي يُعامَل بها الفلسطيني الذي لجأ إلى سورية في 1948 و1956، والذي يُعامَل معاملة المواطن السوري بكلّ حقوقه باستثناء حقّ الانتخاب والترشّح للرئاسة». ويتابع: «أمّا بقيّة اللاجئين الفلسطينيين، فلا يُمنحون بطاقات هوية رسمية مثل الفلسطيني السوري، إنّما وثيقة غير معترف بها، ولا يستفيدون بالتالي من الدعم الحكومي»، من خلال بطاقة «تكامل» الذكية للتموين. ويؤكد أنّ «هؤلاء يواجهون مشكلات خاصة في سورية، إذ كلّ شيء يُسيَّر من خلال البطاقة، وهم خارجها. بالتالي، بدلاً من شراء ربطة الخبز مثلاً لقاء 300 ليرة سورية (0,02 دولار أميركي)، يُضطرون إلى دفع 1500 ليرة (1,11 دولار). ومن لديه خمسة أطفال أو أربعة أطفال أو عائلته تتألّف من خمسة أشخاص، فإنّه سوف يشكو من مشكلة كبيرة».

طفلة فلسطينية من مخيم درعا في سورية أمام مقرّ أونروا في غزة (محمود الهمص/ فرانس برس)

ويلفت مدير «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية» إلى أنّ «هؤلاء لا يملكون رقماً وطنياً، ويحصلون على إخراج قيد صادر عن السفارة الفلسطينية لدى دمشق، وهو مستند ثبوتي شخصي لا أكثر، لا يمنحهم حقّ السفر ولا التوظيف، وهم ملزمون بتجديده كلّ ثلاثة أشهر». ويكمل أبو عيد أنّ «العدد الأكبر من هؤلاء يتركّز في درعا»، شارحاً أنّ «ثمّة 50 عائلة في درعا وريفها». ماجد إسماعيل، من الفلسطينيين البدون، يقول لـ«العربي الجديد» إنّه وأفراد عائلته «غير قادرين على استخراج مستندات ثبوتية، وإنّه لا حقوق توفّرها لنا السفارة الفلسطينية لدى دمشق. كذلك فإنّنا لا نستطيع العمل، ولا نحصل على بطاقة ذكية للتموين ولا على مساعدات ولا على دفتر عائلة»، مؤكداً «ليس لدينا أيّ حقوق». ويتحدّث إسماعيل عن «احتمال أن أكون قد أخطأت بالبقاء وأفراد عائلتي في درعا، بدلاً من الانتقال إلى الشمال السوري في فترة التهجير»، مشيراً إلى أنّ «هناك، كنّا حصلنا (ربما) على مساعدات إنسانية تقدّمها المنظمات من دون تمييز، في حين أنّنا هنا محرومون من أبسط الحقوق المدنية».

يعيش الفلسطينيون مكتومو القيد أوضاعاً صعبة في محافظة درعا

لا يعامل الفلسطينيون البدون مثل اللاجئين إلى سورية في 1948 و1956

ويخبر إسماعيل أنّ «ابن صديق لي يُدعى ماهر، كان يبلغ من العمر 17 عاماً في عام 2008 عندما حاول عبور الحدود في اتجاه الأردن، وقد أراد بعد ذلك تسليم نفسه إلى السلطات الأردنية حتى يحصل على وثائق ثبوتية تمكّنه من الدراسة أو الحصول على جواز سفر. وهو كان يدرك أنّه سوف يُسجَن لأيام عدّة، قبل أن يُمنَح تلك الوثائق الرسمية». يتابع أنّه «للأسف، عندما وصل إلى منطقة حدودية أردنية-سورية، أطلق حرس الحدود الأردني النار عليه، فقُتل في الجانب الأردني من الحدود، ولم يستطع والده تسلّم جثّته. ودُفن هناك... في الأردن».

من جهته، يشير عاصم البيطار، فلسطيني من فئة البدون، إلى أنّه يقيم في ريف دمشق. ويوضح لـ«العربي الجديد» أنّه يملك مع عائلته «أوراقاً ثبوتية، لكنّها غير معترف بها ولا تفيد في شيء». ويقول: «حالياً، ننتظر المجهول، إذ إنّه لا جهة تتبنّى قضيتنا، فلا السلطة الفلسطينية ولا السفارة الفلسطينية لدى دمشق ماهر، كان يبلغ من العمر 17 عاماً في عام 2008 عندما حاول عبور الحدود في اتجاه الأردن، وقد أراد بعد ذلك تسليم نفسه إلى السلطات الأردنية حتى يحصل على وثائق ثبوتية تمكّنه من الدراسة أو الحصول على جواز سفر. وهو كان يدرك أنّه سوف يُسجَن لأيام عدّة، قبل أن يُمنَح تلك الوثائق الرسمية». يتابع أنّه «للأسف، عندما وصل إلى منطقة حدودية أردنية-سورية، أطلق حرس الحدود الأردني النار عليه، فقُتل في الجانب الأردني من الحدود، ولم يستطع والده تسلّم جثّته. ودُفن هناك... في الأردن».

من جهته، يشير عاصم البيطار، فلسطيني من فئة البدون، إلى أنّه يقيم في ريف دمشق. ويوضح لـ«العربي الجديد» أنّه يملك مع عائلته «أوراقاً ثبوتية، لكنّها غير معترف بها ولا تفيد في شيء». ويقول: «حالياً، ننتظر المجهول، إذ إنّه لا جهة تتبنّى قضيتنا، فلا السلطة الفلسطينية ولا السفارة الفلسطينية لدى دمشق ولا السفارة الفلسطينية لدى دمشق قادرتان على حلّ هذا الموضوع، لأنّه مرتبط بالحكومة السورية». ويؤكد: «لا نستطيع العمل ولا الحصول على مساعدات سواء من قبل وكالة أونروا أو الحكومة السورية، إذ إنّ أوراقنا غير مكتملة ووضعنا غير نظامي».